

WIPO/ACE/10/4  
الأصل: بالإسبانية  
التاريخ: 14 أغسطس 2015

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

### الدورة العاشرة

جنيف، من 23 إلى 25 نوفمبر 2015

### تجربة مركز المصالحة والتحكيم التابع للمديرية الوطنية لحق المؤلف في كولومبيا

من إعداد السيد مارسينارو خيمينيز المدير العام، المديرية الوطنية لحق المؤلف، كولومبيا\*

#### ملخص

أنشأت المديرية الوطنية لحق المؤلف في كولومبيا مركز المصالحة والتحكيم. ويعالج المركز حصريا، بالاعتماد على كفاءات موظفيه وجميعهم وسطاء مؤهلون، النزاعات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

ورغم أن عملية التنفيذ لم تكن سهلة، إلا أن النتائج، بعد مرور عامين، تظهر نجاحا، مما يشير إلى أن آلية المصالحة ستصبح الأداة الرئيسية للإنفاذ، وستتخطى حتى الإجراءات القضائية المنصوص عليها في القانون الكولومبي في المستقبل القريب.

وتشمل التحديات الرئيسية التي ينبغي على مركز المصالحة والتحكيم حلها: تحسين هيكله وزيادة قوام موظفيه وتنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعت مع الوييو في مايو 2014، بشأن تقديم خدمات بديلة لتسوية المنازعات.

#### أولاً - معلومات أساسية

ألف. حق المؤلف في كولومبيا

1. كولومبيا هي دولة تقع في الطرف الشمالي الغربي لقارة أمريكا الجنوبية، وتبلغ مساحتها 1138914 كيلومترا مربعا، ويبلغ تعداد سكانها أكثر من 48 مليون نسمة. وهي عضو في مجموعة دول منطقة الأنديز إلى جانب بيرو والإكوادور وبوليفيا. وتملك كولومبيا إطارا تنظيميا ومؤسسيا قويا لإنفاذ حق المؤلف.

\* تعبر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي الكاتب وحده، ولا تعبر عن آراء الأمانة العامة أو أي من الدول الأعضاء في الوييو.

2. ومن وجهة نظر تنظيمية، تنص المادة 61 من الدستور الكولومبي على ما يلي: "تحمي الدولة الملكية الفكرية ضمن الوقت الذي يحدده القانون وعبر إجراءاته". وبناء على ذلك، سنتت العديد من القوانين (أهمها القانون رقم 23 لسنة 1982)، ووضعت المعايير التنظيمية، بهدف حماية حق المؤلف. وعلى المستوى فوق الوطني، أصدرت مجموعة دول منطقة الأنديز عام 1993، القرار رقم 351، الذي يعرّف النظام الموحد الحاكم لحق المؤلف والحقوق المجاورة ليطبّق في الدول الأعضاء الأربعة.

3. وعلى المستوى الدولي، وقّعت كولومبيا المعاهدات الدولية الرئيسية ذات الصلة في هذا السياق (اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، واتفاقية برن لمعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي)، وهي في طور التصديق على معاهدة ييجين بشأن حماية الأداء السمعي البصري ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقّي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. كما أن كولومبيا عضو في منظمة التجارة العالمية وتطبق اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) تطبيقاً كاملاً.

4. ومن الناحية المؤسسية، توجد مؤسسات مختلفة لإنفاذ حق المؤلف على عدّة مستويات. وتعتبر المديرية الوطنية لحق المؤلف (سيدكر المزيد عن هذه الهيئة أدناه) أعلى سلطة إدارية في هذا المجال. ووضعت سياسة الإنفاذ من قبل اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالملكية الفكرية، التي تتألف من ممثلين رفيعي المستوى من مختلف الوزارات والهيئات التي تتعامل مع قضايا الملكية الفكرية بطريقة أو بأخرى. وتوجد وحدة متخصصة في الملكية الفكرية في مكتب المدعي العام، من أجل الإنفاذ والقضايا ذات الطابع الجنائي.

باء. المديرية الوطنية لحق المؤلف

5. المديرية الوطنية لحق المؤلف، هي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية خاصة بها، تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية. وتمثل مهماتها الرئيسية في: تعزيز فعالية واحترام الالتزام بحقوق المؤلف عبر وظائف مثل إدارة تسجيل المصنفات المحمية؛ توعية وتدريب المبدعين والمستخدمين والجمهور العام؛ رصد جمعيات الإدارة الجماعية وتفنيشها والإشراف عليها؛ التوصية بانضمام كولومبيا إلى المعاهدات الدولية المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة؛ صياغة وإدارة وتنفيذ سياسات الحكومة بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة؛ والعمل بمثابة مركز للتحكيم والمصالحة في المسائل المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة وإقامة العدل في هذا المجال، وفقاً لقانون الإجراءات العام (سُطرت الواجبات الجديدة).

## ثانياً. الإنفاذ

6. ورغم وجود وحدة متخصصة في الملكية الفكرية داخل مكتب المدعي العام لمعالجة المسائل الجنائية (دون وجود قضاة متخصصين في جرائم الملكية الفكرية)، لا وجود لوحدة مماثلة بالنسبة للمسائل المدنية. وعلاوة على ذلك، تعمل كولومبيا تحت وطأة عيبين منتشرين على نطاق واسع في بلدان أمريكا اللاتينية. أولهما هو نقص خبرة موظفي القضاء في قانون الملكية الفكرية. وثانيهما هو تراكم عدد ضخم من القضايا في الهيئات القضائية نتيجة ارتفاع حجم الطلبات المودعة في مختلف فروع القانون. وتأتي النتيجة المنطقية لما سبق في عدم إعطاء القضاة الأولوية لقضايا الملكية الفكرية، إما لأنهم لا يتقنون الموضوع أو لأن لديهم العديد من القضايا الأخرى ليجتنبوا فيها.

7. ونظراً للمساهمة المهمة المتزايدة للإبداع الفني في إنتاجية كل أمة، فقد أصبح من الضروري تنفيذ آليات إنفاذ أكثر فعالية على وجه السرعة.

8. ومن الجدير بالذكر أن لدى كولومبيا المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، الذي أنشئ بموجب القانون رقم 19 لعام 1958 كأعلى سلطة تخطيط وطنية، وهيئة استشارية للحكومة بشأن كل القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية

والاجتماعية. وفي عام 2008 أصدر المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الوثيقة رقم 3533، لتضع حجر الأساس لخطة عمل من أجل تقويم نظام الملكية الفكرية وفقا للقدرة التنافسية والإنتاجية. وسعت الاستراتيجية المعتمدة إلى ما يلي:

"تحقيق إنفاذ مناسب لقواعد الملكية الفكرية، لأنه أساسي لأغراض الاستثمار الوطني والأجنبي ونقل التكنولوجيا، وضمان احترام الحقوق الاقتصادية للمبدعين، وبالتالي تحفيز الإبداع".<sup>1</sup>

9. ولم يكن من المستغرب أن شهدت كولومبيا أيضا ظواهر مثل القرصنة وغيرها من أشكال التعدي على حقوق الملكية الفكرية، التي يمكن أن تؤثر على إنتاجية الشركات والاستثمار الأجنبي، باعتبار أن الجهاز الإنتاجي لأي دولة يتطلب وضع إطار تنظيمي لا يكفي بضمان الاستقرار القانوني فحسب، ولكن يضع إجراءات كافية لحماية الحقوق أيضا.

10. ونتيجة لكل الأسباب التي سبق ذكرها، وبغية تدارك أوجه النقص المذكورة، أطلقت منذ عدة أعوام مضت تجربة تهدف إلى إنشاء مركز متخصص للوساطة والتحكيم، وإعطاء صلاحيات قضائية للكيانات الإدارية. ففي السابق، كان للقضاة وحدهم ولاية النظر في المنازعات المرتبطة بحق المؤلف.

11. وباختصار، تملك كولومبيا، في ميدان حق المؤلف، أنظمة إدارية وهيكل مؤسسي ملائمين وحديثين، لكنها لا تزال تعاني من قصور فيما يتعلق بنظام الإنفاذ. وقد بدأت معالجة هذه العيوب عن طريق مجموعة متنوعة من الآليات، بعضها فريد من نوعه، مثل منح سلطات قضائية للمسؤولين الإداريين، ووضع آليات حديثة وعملية أخرى، كإنشاء مركز المصالحة والتحكيم التابع للمديرية الوطنية لحق المؤلف.

ألف. آليات الإنفاذ المتاحة

12. يوفر القانون المحلي اليتين قضائيتين لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، وهما:

أ. إجراءات قانونية أمام المحاكم المدنية، بموجب المادة 242 وما يليها من القانون رقم 23 لسنة 1982، وتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في المادتين 443 و 449 من قانون الإجراءات المدنية، مع منح المدعي خيار عرض الدعوى أمام القاضي العادي أو أمام المديرية الوطنية لحق المؤلف التي ستفصل في النزاع المدني، بعد أن أوكلت إليها جميع صلاحيات القاضي العادي، من خلال ممارسة وظائفها القضائية الجديدة.

ب. والإجراءات القانونية أمام المحكمة الجنائية، التي تجرم المخالفات التالية:

- انتهاك الحقوق المعنوية (المادة 270 من القانون الجنائي)؛
- انتهاك الحقوق الاقتصادية والحقوق المجاورة (المادة 271 من القانون الجنائي)؛
- انتهاك آليات حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، وأشكال الاحتيال الأخرى (المادة 272 من القانون الجنائي).

باء. آليات بديلة لتسوية المنازعات

13. الآليات البديلة لتسوية المنازعات، وكما يوحي اسمها، هي مجموعة إجراءات تختلف عن الإجراءات القضائية، ويمكن من خلالها لشخصين أو أكثر تسوية منازعاتهم.

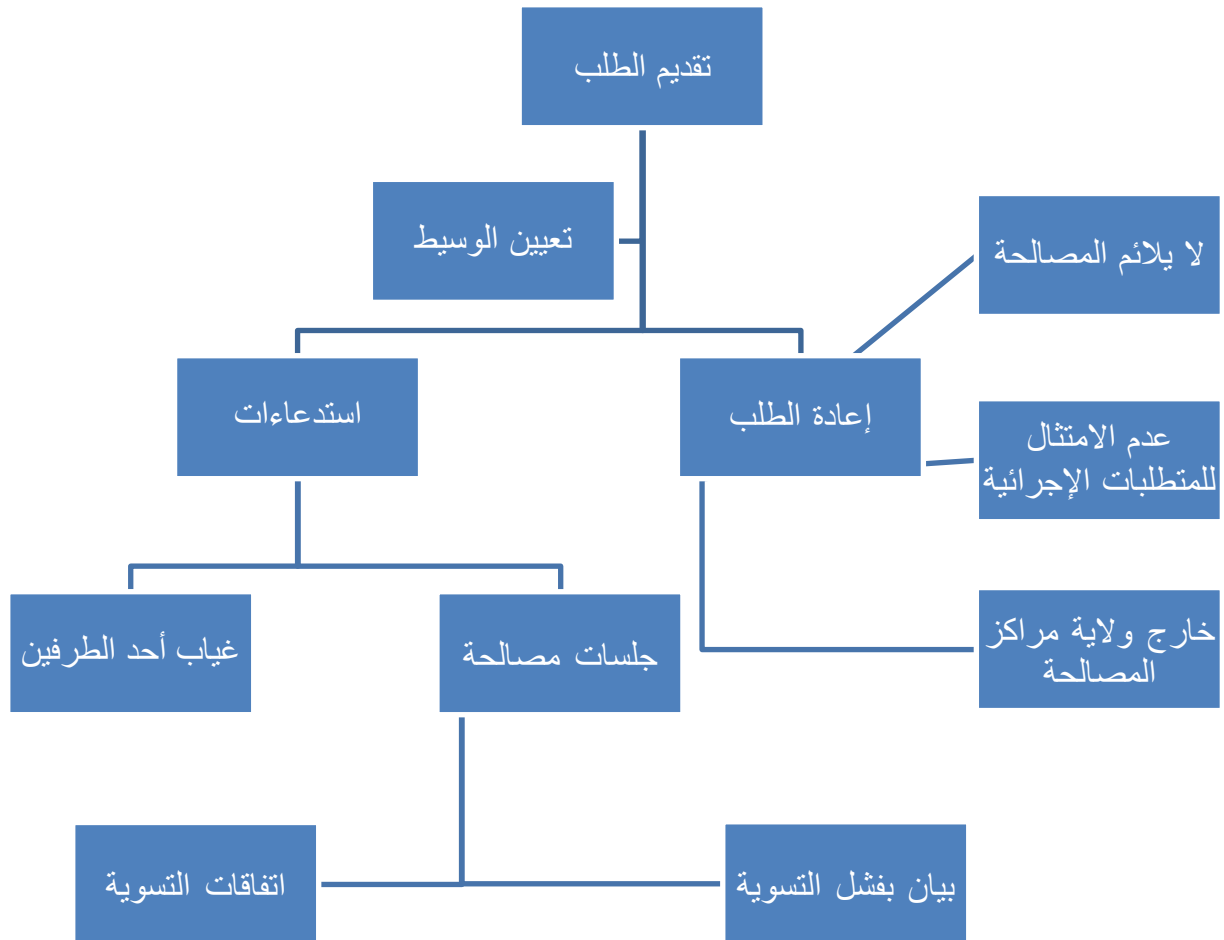
<sup>1</sup> الوثيقة رقم 3533 للمجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية لعام 2008، الصفحة 41.

14. وتعتبر المصالحة، على وجه الخصوص، آلية بديلة يمكن من خلالها لشخصين أو أكثر التوصل إلى اتفاق لإنهاء خلافاتهم بفضل مساعدة طرف ثالث محايد ومؤهل يعرف باسم الوسيط.

15. وتنص المادة 19 من القانون رقم 640 لسنة 2001، بالنسبة للمسائل التي تختمل المصالحة، أنه "تجوز المصالحة في أي قضية يجتمل فيها التوصل إلى تفاهم، أو التنازل عنها، أو المصالحة أمام الوسطاء في مراكز المصالحة" (أضيف الخط المائل للتشديد).

16. ومن المهم الإشارة إلى أن المادة 30 من القانون رقم 23 لسنة 1982 (قانون حق المؤلف) تنص صراحة على أن الحقوق المعنوية التي يكتسبها الكاتب من خلال إبداعاته غير قابلة للتصرف. وبالتالي، فإن المنازعات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية هي وحدها فقط التي تقبل المصالحة. ولا يمكن أن يكون الحق المعنوي موضوع توفيق إلا فيما يتعلق بدفع تعويضات عن انتهاك هذه الحقوق.

17. وتكون مراحل الإجراء المنصوص عليه في القانون رقم 640 لسنة 2001، الذي يحكم الوساطة وطلبات الوساطة، على النحو التالي:



المصدر: كارولينا كارلير وغلوريا كاخافيكا، دليل المصالحة والتحكيم بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة، 2014.

## ثالثاً. إنشاء مركز المصالحة والتحكيم التابع للمديرية الوطنية لحق المؤلف

ألف. الخلفية القانونية

18. وفقاً للمادة 51 من القرار رقم 351 لمجموعة دول منطقة الأنديز لعام 1993 (اتفاق قرطاجنة)، وهو صك فوق وطني اعتمده دول حلف الأنديز، يجوز لمكتب حق المؤلف التدخل عن طريق المصالحة أو التحكيم في المنازعات الناشئة عن التمتع بحق المؤلف أو الحقوق المجاورة أو ممارستها بموجب التشريعات المحلية في البلدان الأعضاء.

19. وبناء على الترتيب المذكور أعلاه، سعت المديرية الوطنية لحق المؤلف إلى الحصول على ترخيص بالعمل تحت اسم مركز فرناندو هينستروسا للمصالحة والتحكيم. ومنحت الترخيص من قبل وزارة العدل والقانون بموجب القرار رقم 0271 الصادر في 20 أبريل 2012.

20. وبحسب القرار الصادر في 27 يوليو 2012، عن إدارة الطرق البديلة لتسوية المنازعات في وزارة العدل والقانون: "ينظر مركز فرناندو هينستروسا للمصالحة والتحكيم في المنازعات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة بصفته مركزاً متخصصاً في هذا الميدان". ولذلك، يعالج المركز القضايا المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة حصراً، دون الإخلال بعمل أي مركز توفيق آخر ينظر في القضية ذاتها.

21. وينبغي التأكيد على أن إطلاق مركز المصالحة والتحكيم كان عملية تدريجية واجهت بعض الصعوبات. إذ كانت العقبة الأولى هي نقص حاد في عدد الموظفين المطلوبين لأداء وظائف جديدة. ولم تنشأ أي مناصب وظيفية جديدة، على الرغم من الموافقة على إنشاء الوحدة، مما أجبر المركز على أداء وظائفه بموظفيه الحاليين الذين وجب عليهم مواصلة مهامهم العادية (أي قبل إنشاء المركز) أيضاً. أما العقبة الثانية فكانت أن القانون الكولومبي يسمح للمؤسسات المعتمدة فقط بمنح شهادات للوسطاء، بعد أن يمر المودع بمسار صعب ومكلف يستغرق عدة أسابيع. وسلك محامو المركز هذا المسار تدريجياً. وقد جعلت قيود الميزانية عملية حصول الوسطاء على شهاداتهم بطيئة للغاية، ورهنا بالظروف المالية للمديرية الوطنية لحق المؤلف.

22. وتشير الإحصاءات عن إجراءات المصالحة التي نفذها المركز منذ إنشائه، إلى أن هذه الآلية تلبية حاجة بين المبدعين، وأنها قد أصبحت أداة أساسية لا من أجل تسوية المنازعات التي تنشأ بسبب استخدام الأعمال فحسب، بل من أجل استعادة العلاقات داخل السلسلة الإنتاجية لإبداع الأعمال الأدبية والفنية، أيضاً. وبلغ النجاح الذي حققه المركز درجة أن نتائج عدد من الاتفاقات التي توصل إليها في المركز لم تنحصر على دفع التعويضات، بل وصلت حد إقامة شركات بين مبدع الأعمال ومستخدمها.

23. وتشير النتائج الإحصائية ذاتها إلى زيادة كبيرة في عدد طلبات المصالحة من 31 طلباً في عام 2013 إلى 241 طلباً عام 2015، حتى الآن. ومما يثير الاهتمام ملاحظة تزايد عدد التسويات بالمقارنة مع حالات الفشل في الاتفاق، فمن 11 تسوية و13 إخفاقاً في عام 2013، ارتفع العدد إلى 64 تسوية و34 إخفاقاً عام 2015. ويدل ما سبق على عكس اتجاه نتائج المصالحة في هذه الآونة، وأن عدد التسويات أصبح تقريباً ضعف عدد حالات الفشل في الاتفاق (لا تزال الحالات المتبقية إما معلقة أو أغلقت بعد تقصير أحد الطرفين).

باء. المصالحة مقابل الإجراءات أمام المحاكم العادية

24. نظرت المحاكم الجنائية الكولومبية في ما يقرب من 1100 حالة من حالات انتهاك حق المؤلف منذ عام 2014 وحتى يناير 2015. لذلك، وأخذاً بعين الاعتبار التقديرات التي تشير إلى أن مركز المصالحة والتحكيم سيتلقى نحو 500 طلب

توفيق بحلول نهاية عام 2015، يمكن القول أن آلية المصالحة ستحل ما يقرب من نصف المنازعات في هذا المجال. وتدل هذه الأرقام على ضرورة تعزيز الآليات غير القضائية مثل المصالحة، تدريجياً.

### جيم. أنواع المنازعات التي فضّنها المركز

25. تتنوع الحالات التي عالجها مركز المصالحة والتحكيم بشكل واسع، وتشمل طلبات المصالحة الذي يسعى إليه مؤلفو المصنفات حين تنتهك حقوقهم المعنوية، وخاصة عند التعدي على حقوق نسبة المصنفات وسلامتها وحقوق تحويل المصنفات، إضافة إلى انتهاك الحقوق الاقتصادية التي تستمد من نقلها للجمهور أو إعادة إنتاج العمل دون إذن صريح مسبق من صاحبه. كما عالج المركز أيضاً طلبات مصالحة قدمتها جمعيات تحصيل وأصحاب الحقوق المشتقة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن التعرفة الثابتة لمستخدمي المصنفات.

26. ولكن ليس من الممكن مناقشة تفاصيل هذه الحالات لأن التشريعات الحاكمة للمصالحة صارمة للغاية بشأن سرية المسائل التي تناقش في اجتماعات المصالحة.

### دال. المستقبل

27. نظراً لنجاح آلية الإنفاذ هذه، واستناداً إلى الاقتران بأن المصالحة ستصبح أداة تسوية منازعات حق المؤلف والحقوق المجاورة الأكثر كفاءة وفعالية والأجدي اقتصادياً، فمن الضروري اعتماد تدابير تمكن الوحدة من الاستمرار في الاستجابة لجميع احتياجات مستخدميها بشكل فعال ومناسب. وبالتالي، هناك حاجة ملحة لتعزيز عمل مركز المصالحة والتحكيم، ويتضمن ذلك بالضرورة إعادة هيكلة المديرية الوطنية لتسهيل توظيف موظفين إضافيين يمكن تخصيصهم لمعالجة طلبات المصالحة حصراً. كما سيكون من المفيد، بهدف تعزيز دور المركز بشكل حاسم، تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعت مع الويبو في مايو 2014، بشأن تقديم خدمات بديلة لتسوية المنازعات.

[نهاية الوثيقة]